



# تقديرات استراتيجية

أغسطس ٢٠٢٢



## ترشيح السوداني يفاقم الأزمة السياسية في العراق... فماذا بعد؟؟

صافيناز محمد أحمد

خبيرة متخصصة في الشؤون السياسية العربية  
ورئيس تحرير دورية بدائل - مركز الأهرام للدراسات  
السياسية والاستراتيجية

تيار الصدر لأن هذا الترشيح ببساطة يقف ورائه اثنان من صقور الإطار التنسيقي وهما نوري المالكي زعيم حزب الدعوة الذي يشكل المرتكز الحزبي لائتلاف دولة القانون، وقيس الخزعلي زعيم عصائب أهل الحق، وإن كان ترشيح السوداني جاء بتأييد «معظم» وليس «جميع» قوى الإطار، إلا أن كل من المالكي والخزعلي أعلنوا رسمياً عن دعمهما له، واستعدادهما لمواجهة تيار الصدر دون أن يوضحا نمط ونوع هذه المواجهة، وكانت صورة المالكي وهو يمسك بسلاحه وسط حراسه في أحد شوارع بغداد في أعقاب اقتحام أنصار الصدر البرلمان ووصفه ذلك بـ«الانتهاك السافر»، الدليل الواضح على استعداده لمواجهة الصدر وأنصاره بشكل يتجاوز حدود الخلاف السياسي إلى مواجهة «نوعية» قد تكون «مسلحة» وربما «عشائرية» أيضاً، وهو ما أثبتته تسريبات تسجيلاته الصوتية التي سبقت أزمة ترشيح السوداني بأسبوع واحد فقط، والتي ذكر فيها استعداده التحصن بعشيرته «المالكية» والتوجه لمحاربة الصدرين في «الحنات» داخل النجف.

والجدير بالذكر هنا، أن ترشيح الإطار للسوداني، ووفقاً لبعض المصادر، لم يكن بإجماع قوى الإطار، فثمة من اعترض على ترشيح شخصية قد تكون «مستفزة» لتيار الصدر تحسباً للسيناريو الحادث حالياً، باعتبار أن السوداني، وإن كان مستقلاً، إلا أنه يعد قيادياً سابقاً في حزب الدعوة الذي يترأسه عدو الصدر المباشر نوري المالكي. لكن في الوقت نفسه، فإن اعتراض بعض سياسيين قوى الإطار على شخص السوداني كمرشح لرئاسة الحكومة لا يمنع «التوافق» عليه بين القوى نفسها بدليل طرحه كمرشح للسياسي العام. في السياق نفسه، ثمة من أشار إلى وجود نوع من القبول الضمني بين القوى الحزبية الكردستانية لترشيح السوداني لرئاسة الحكومة، والشأن نفسه لدى بعض القوى السياسية السنية غير تلك التي تحالفت مع تيار الصدر داخل البرلمان -تيار إنقاذ وطن- قبل الانسحاب منه.

### معطيات ورسائل

بهذه المعطيات، تفاقمت أزمة تشكيل الحكومة، فيبدو من التطورات السريعة والمتلاحقة أن مقتدى الصدر

في خطوة أضفت المزيد من التعقيد على المشهد السياسي العراقي المتأزم منذ فشل القوى السياسية في تنفيذ مخرجات العملية الانتخابية التي أجريت في أكتوبر ٢٠٢١، جاء ترشيح قوى الإطار التنسيقي الشيعية للسياسي المستقل محمد شياع السوداني لشغل منصب رئيس الحكومة -باعتبارها تمثل الكتلة البرلمانية الأكبر بعد انسحاب تيار الصدر من البرلمان في يونيو ٢٠٢٢- ليزيد من تعميق الأزمة بين الصدرين وقوى الإطار بشأن تشكيل الحكومة؛ حيث اجتاحت المحتجون من أنصار الزعيم الشيعي مقتدى الصدر المنطقة الخضراء واقتحموا البرلمان مرتين الأولى يوم الأربعاء ٢٧ من يوليو الجاري (٢٠٢٢) في رسالة تحذيرية من جانب التيار اعتراضاً على ترشيح السوداني ومنعاً لجلسة برلمانية يتم خلالها تمرير عملية اختيار الرئيس وتسمية السوداني كرئيس للحكومة، حيث انتهى الاقتحام بانسحاب المحتجين، لكن سرعان ما جاء الاقتحام الثاني في ٣٠ من الشهر نفسه، والذي أعلن فيه المحتجون اعتصامهم داخل البرلمان بعد أن فشلت رسالتهم التحذيرية الأولى في إثناء قوى الإطار عن ترشيح السوداني والمضى قدماً في عملية تشكيل الحكومة.

### أسباب رفض التيار الصدري لمرشح الإطار

اعتراض تيار الصدر على شخص شياع السوداني لرئاسة الحكومة لم يكن نابعا من فكرة «الرفض التلقائي» المتوقع من قبل زعيم التيار الصدري تجاه أى مرشح من جانب قوى الإطار التنسيقي المناوئة باعتبار ذلك أحد أوجه «المناكفة السياسية» التي تغلف عنوان التفاعل السياسي بين التيار والإطار خلال الشهور الثمانية الماضية على خلفية أزمة تشكيل الحكومة، بقدر ما هو نابع من فكرة «الرفض السياسي» لمرشح محسوب على حزب الدعوة الذي يرأسه نوري المالكي العدو اللدود لمقتدى الصدر. فعلى الرغم من أن السوداني، الذي سبق له تقلد مناصب وزارية، يعد شخصية مستقلة غير حزبية في الوقت الراهن، إلا أن مرجعيته الحزبية السابقة كعضو في حزب الدعوة دون أية اعتبارات أخرى، كانت كفيلة بتحريك مياه الغضب الراكدة في نفوس الصدرين تجاه الإطار ومرشحه الذي بات مرفوضاً بقوة من قبل

ترشيح السوداني واستكمال مسار تشكيل الحكومة، خاصة بعد أن تواردت أنباء تفيد بسحب الإطار لمرشحه السوداني استيعاباً لحالة الغضب العارمة التي أبدتها التيار الصدري، لكن سرعان ما نفى الإطار هذه الأنباء، في محاولة منه لعدم الانصياع لضغط التيار الصدري، في الوقت الذي اجتمعت فيه قوى الإطار بقيادة فيلق القدس بالحرس الثوري الإيراني إسماعيل قآني خلال زيارة شمل بها قوى الإطار عقب الإعلان عن ترشيح السوداني، ما اعتبره تيار الصدر مزيداً من الدعم والمساندة الإيرانية المباشرة لسياسات الإطار التنسيقية فيما يتعلق بتشكيل الحكومة، وتصعيداً مباشراً في مواجهة التيار. وقد اعتبر المهتمون بالشأن العراقي أن هذه الزيارة تحديداً كانت سبباً رئيسياً في الاقتحام الثاني من قبل أنصار تيار الصدر للبرلمان وإعلانهم الدخول في اعتصام مفتوح. فيما طالبت الأمم المتحدة الفرقاء السياسيين في العراق بتغليب العقل والحكمة، والجنوح إلى التهدئة منعا لانزلاق الدولة نحو العنف، كما دعت عدة شخصيات سياسية بارزة إلى تغليب لغة الحوار كآلية لحل الإشكاليات العالقة بشأن تشكيل الحكومة بين التيار الصدري وبين الإطار التنسيقية.

اعتراضات تيار الصدر بهذه الكيفية على مرشح الإطار التنسيقية محمد شياع السوداني، حملت عدة رسائل تدور في مجملها حول صعوبة وربما استحالة «تمرير» عملية تشكيل الحكومة الجديدة دون موافقة ورضاء تيار الصدر حتى وهو خارج الأطر التشريعية الرسمية التي تمكنه من وقف هذا التمير.

كما تؤكد عدم قبول التيار بشخصية كانت لها مرجعية حزبية، ناهيك عن كونها مرتبطة بمرجعية نوري المالكي زعيم حزب الدعوة. فضلا عن أنها توحى بأن تيار الصدر يجذب ويفضل أن تكون الشخصية المرشحة لرئاسة الحكومة «مستقلة» وغير محسوبة على سياسي «الصف الأول» من الشخصيات السياسية أو الحزبية، في إشارة إلى تفضيل شخصية على غرار الكاظمي رئيس الوزراء المنتهية فترة ولايته.

وبالتوازي مع ذلك، فإن دخول سرايا السلام- الذراع العسكرية للتيار الصدري- على خط «حرب

وأنصاره الذين تخلصوا من عبء المعارضة السياسية في البرلمان بانسحابهم منه - حال كونهم ثلثاً معطلاً إذا ما شكل الإطار الحكومة- قد تقلدوا نوعاً آخر من المعارضة التي أجادوا أدوارها منذ حراك أكتوبر ٢٠١٩، وهي «المعارضة الشعبية» وامتلاك الشارع السياسي وتحريك الجماهير، ليس فقط اعتراضاً على سياسات قوى الإطار الشيعي التي تعمدت تعطيل مسار تشكيل تيار الصدر وحلفائه للحكومة ترجمة لتقدمه في نتائج الانتخابات التشريعية الأخيرة (أكتوبر ٢٠٢١)، ولكن أيضاً اعتراضاً على مجمل ما أنتجته «المحاصصة الطائفية»- التي أرادت قوى الإطار تشكيل الحكومة الجديدة على أساسها- من سلبيات دامت عقوداً طويلة أدت إلى شيوع الفساد بكل أنواعه، وزادت من حدة الصراع على النفوذ والسلطة، ودعمت من شوكة الميليشيات المسلحة التي أضاعت هيبة الدولة ومؤسساتها الأمنية، هذا كله بخلاف ما أنتجته من طبقة سياسية حاكمة لم تهتم بمعالجة المشاكل التي يواجهها المواطن العراقي من بنية تحتية منهارة، وفساد مالي وإداري يتحصن بمؤسسات الدولة، وتنامى لنفوذ الميليشيات المسلحة، وهي الأسباب نفسها التي حركت الجماهير في عام ٢٠١٩، دون أن يسفر هذا الحراك حتى اللحظة عن تغير فعلي وهيكل في نوع وحجم المشاكل التي لازال يواجهها العراقيون. لكن وجب القول أيضاً أن انسحاب التيار الصدري من البرلمان مثل خطأ في «التقدير الاستراتيجي» من قبل التيار لتداعيات هذا الانسحاب، حيث وفر للإطار فرصاً سانحة لتشكيل الحكومة وفقاً لمنطلقات قواه السياسية القائمة على قاعدة «التوافق المحاصصي»، وبالتالي ثمة جزء كبير من المسؤولية السياسية عما يشهده العراق من تطورات راهنة تقع على كاهل التيار الصدري نفسه، لأن اللعب على أوتار تحريك الشارع يعد سلاحاً ذا حدين، بالنظر إلى النتائج غير المحسوبة على الاستقرار والأمن بالنسبة لدولة تعاني أصلاً من عدة أزمات أمنية وسياسية واقتصادية مركبة.

وقد تباينت مواقف وردود فعل القوى السياسية والمسؤولين في العراق على اقتحام التيار الصدري للبرلمان والإعلان عن بدء اعتصام مفتوح اعتراضاً على سياسات الإطار التنسيقية بشأن المضي قدماً في

السياسي العراقي» نفسه ومعالجة الإشكاليات الناتجة عن هذه البنية، وما أدت إليه من تداعيات أزمت وعمقت من حدة الصراع السياسي في الدولة. هذا السيناريو وإن كان يبدو ذا وجهة وقابلية للتنفيذ بالنظر إلى ما هو قائم فعلياً على مدار الثمانية أشهر الماضية، لكن يظل مرهوناً بحالة الرفض وعدم الاستحسان التي طالما أبدتها القوى السياسية الشيعية المنضوية في الإطار التنسيقي لشخص الكاظمي، نتيجة لسياساته الداخلية والخارجية التي تعدها تلك القوى «شديدة الاستقلالية» في قرارها السيادي عن إيران الراعي الإقليمي للمكون السياسي الشيعي العراقي عامة، ولقوى الإطار التنسيقي خاصة.

**السيناريو الثالث:** حل البرلمان، والدعوة إلى إجراء انتخابات مبكرة. هذا السيناريو يظل محفوفاً بإشكاليات تعديل قانون الانتخابات، وهو الشرط الذي تضعه قوى الإطار التنسيقي حال الإقدام على هذا السيناريو، حيث تعزو تراجعها انتخابياً خلال أكتوبر ٢٠٢١، إلى هذا القانون.

**السيناريو الرابع:** تشكيل فريق «تفاوضي» من شخصيات سياسية معروفة باستقلالها الحزبي، أو لديها مرجعية حزبية «معتدلة» تتولى مهمة تقريب وجهات النظر بين قوى الإطار التنسيقي والتيار الصدري بشأن تشكيل الحكومة. هذا السيناريو ربما يجد صده واقعياً باعتباره يقدم آلية سريعة لإيجاد حل ناجز لمشكلة آنية وهي تشكيل الحكومة، لكنه في الواقع لا يعبر عن آلية «مقننة» أو حتى «منهجية» طويلة الأمد يعتمد عليها الفرقاء في حل كافة الإشكاليات السياسية المتجذرة والتي باتت أقرب إلى حالة الاستعصاء الدائم.

وفي النهاية، يبدو العراق مقبلاً على تطور نوعي جديد في نمط التفاعلات البينية للقوى السياسية المكونة للمشهد السياسي فيه، يخرج هذا النمط من كونه تفاعلاً بشأن إشكاليات آنية يصعب حلها كأزمة تشكيل الحكومة على سبيل المثال، إلى تفاعل يبدو فيه الاحتراب المسلح كأحد الأدوات المطروحة على ساحة العمل السياسي خلال المرحلة المقبلة، بصورة تدعو إلى التساؤل حول مستقبل الاستقرار السياسي والأمني في العراق في ظل معادلة التفاعل الآنية بين القوى السياسية والحزبية.

التصريحات» عبر تحذير قائدها من المساس بأنصار التيار خلال اعتصامهم من قبل الأذرع المسلحة للقوى السياسية المنضوية في الإطار التنسيقي، قد يؤشر إلى احتمالية دخول الأزمة بين التيار والإطار مرحلة من المواجهات المسلحة التي سيكون لها بالضرورة انعكاساتها السلبية على حالة الأمن والاستقرار في العراق.

### سيناريوهات متعددة لأزمة مستحكمة

من مجمل هذه التطورات - حتى كتابة هذه السطور - يبدو إبقاء الإطار التنسيقي على مرشحه لرئاسة الحكومة محمد شياع السوداني، خياراً صعباً تكتنفه العديد من الإشكاليات، كما تبدو عملية تشكيل الحكومة في حد ذاتها مقبلة على سيناريوهات متعددة، يمكن الإشارة إليها كالتالي:

**السيناريو الأول:** سحب الإطار التنسيقي لمرشحه لرئاسة الحكومة عياش السوداني، استيعاباً لحالة الغضب والرفض التي أبدتها تيار الصدر، والعمل على استبداله بشخصية «مستقلة» من خارج قيادات «الصف الأول» للقوى السياسية الحزبية، شريطة أن تحظى بقبول فرقاء العملية السياسية وفي مقدمتهم تيار الصدر. هذا السيناريو وإن كان يبدو الأقرب للتحقق بالنظر إلى حجم الاعتراض على الأرض، إلا أنه يظل مرهوناً بحالة «التعنت» التي قد تنتهجها قوى الإطار، ورغبتها في عدم الظهور بمظهر الخضوع والانكسار أمام تيار الصدر، ويشار هنا إلى الأنباء المتواردة بشأن «تأجيل» الإطار لعملية تشكيل الحكومة إلى حين تبلور الظروف المواتية لإتمامها، وهو ما يزيد من حظوظ هذا السيناريو.

**السيناريو الثاني:** الإبقاء على مصطفى الكاظمي، رئيس حكومة تسيير الأعمال، في منصبه لمدة محددة - مدة عام على سبيل المثال - يتم تحديد بدايتها وفقاً لحوار سياسي يشمل أطراف الأزمة، ويتم الدعوة إليه من قبل الرئيس الحالي أو من قبل رئيس البرلمان، على أن لا يقتصر الهدف من الحوار الوطني على معالجة الأزمة الراهنة -مرشح رئاسة الحكومة وتشكيلها- وإنما تتجاوز ذلك الهدف إلى أهداف أخرى تتمثل في وضع حلول شاملة للمشاكل السياسية المتجذرة والمتعلقة بمناقشة ومعالجة «بنية النظام